

بيان

الاجتماع التشاوري لتحديد مؤشرات المستشفيات

هارون : "الاولوية في الضمان للتوازن المالي ام لتأمين طبابة المضمون ؟"

بعيداً عن جو التوترات والمشاحنات السياسية، بادرت نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان الى رعاية مشروع هو الاول من نوعه في لبنان والمنطقة تحت عنوان «مؤشرات الاداء للمستشفيات : من القياس الى تحسين الاداء» وفي هذا الاطار، عقد في ١٩ حزيران ٢٠٠٨ اجتماعاً استشارياً ضم ما يزيد عن ٥٦ مستشفى خاصة بحضور ما يناهز الـ ٧٥ مشاركاً . يقود هذا المشروع الدكتور فادي جردلي من دائرة الادارة والسياسة الصحية في الجامعة الاميركية في بيروت، بالتعاون الوثيق والدعم من نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان . هذا العمل ممول بكامل مراحل من قبل منظمة الصحة العالمية فرع لبنان .

ان الهدف من هذه الدراسة هو مساعدة المستشفيات الخاصة المشاركة على تبني بطاقة متوازنة (Balanced Storecard) اساسها مؤشرات الاداء الاساسية (Key Performance Indicators-KPI) الهادفة الى تحسين اداء المستشفى ككل وتطوير نوعية الخدمات المقدمة . هذا المشروع سوف يساعد المستشفيات على تحديد وقياس مؤشرات الاداء تلك، مستخدماً آليات قياس موحدة يضعها تحت تصرفهم . بالاضافة الى ذلك، يتضمن المشروع تطوير الكفاءة اللازمة (Capacity Building) لاستخدام الآليات وبالتالي قياس المؤشرات بدقة، وذلك من خلال تدريب وتنقيف افراد من المستشفى للقيام بهذه المهام . ان هذا المشروع سوف يدعم نشاط المستشفيات المستمر والهادف الى تنفيذ معايير نظام الاعتماد في لبنان (Accreditation Standards) .

هذا المشروع هو بمثابة خطوة اولى نحو الاصلاح في القطاع الصحي محولاً المنافسة بين المستشفيات من تلك القائمة على السعر الى منافسة اساسها النوعية .

وفي المناسبة اشار نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون الى اهمية التعاطي بشفافية حتى نتمكن من معرفة نقاط الضعف ومن ثم تنظيم دورات تدريبية لتحسين الاداء .

وقال : نحن نعمل ما يجب تنفيذه من تطوير وتحديث، ومن المفترض ان يحذو الغير حذونا. هذه مهمتنا لا بل من صلب ايماننا وثقتنا بان ما نقوم به هو لصالح المريض . .

لا نعرف كقنابة كم سيستغرق الامر مع الجهات الضامنة لآخذ هذه الخطوات بعين الاعتبار. وهنا لا بد من اطلعكم على ان موضوع تعديل تعرفات الخدمات الاستشفائية هو محور اجتماعات عدة عقدت مع الضمان الاجتماعي وهي مستمرة.

واضاف : اليوم اقرار زيادة الاجور اصبح امرا واقعا، لا سيما وانها ستطبق بدءا من ٢٠٠٨/٥/١. وهذا سيسمح لصندوق الضمان بتحصيل قيمة اشتراكات اكبر. الا انه في غضون ذلك، فان الصندوق لن يسدد للمستشفيات فواتيرها على التعرفة الجديدة في حال اقرت قبل ١٢ شهرا على الاقل.

هذا يعني بان الضمان سيكون عنده التدفق النقدي اللازم لاعطاء المستشفيات حقها في التعريفات.

وقال : انا افهم ان الضمان الاجتماعي عنده هاجس اسمه "التوازن المالي". ولكن يجب عدم المبالغة في تضخيم هذا الموضوع . والسؤال الاساسي : هل الهدف الاولي في صندوق الضمان هو التوازن المالي ام تأمين طبابة المضمون ؟ وما هي الحاجة الى الضمان اذا لم يؤمن التغطية الصحية الكريمة للمضمون ؟.

لا يوجد ضمان اجتماعي في العالم عنده توازن مالي. في اوروبا كل صناديق الضمان تعاني من العجز المالي في اكثر من فرع.

اما في لبنان فهناك فائض في فرع تعويض نهاية الخدمة ومع اعادة توزيع النسب في الفروع تعالج مشكلة العجز الموجودة في فرع المرض والامومة.

وتابع : سنذهب الى المفاوضات مع الضمان بكل نية حسنة وبكل شفافية.

واتمنى الا نصل الى حائط مسدود، وعندها لن يكون باستطاعة لا المواطن ولا المستشفى تحمل المزيد.